ظمأ العراق

حلقة نقاشية حول

افاق التعاون بين وزارة الموارد المائية الاتحادية

و وزارة الزراعة والموارد المائية

في اقليم كوردستان.

4 اذار 2023

التقرير الثالث

ملتقى بحر العلوم للحوار

بالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا

وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون الانمائي UNDP

الموسم الخامس

2022- 2023

حلقة نقاشية حول
افاق التعاون بين وزارة الموارد المائية الاتحادية
و وزارة الزراعة والموارد المائية
في اقليم كوردستان

4 اذار 2023

محتويات التقرير

ـمقدمة	3
ـبرنامج الورشة	4
ـ مخرجات الجلسة النقاشية	5
ـ التعاون من منظور وزارة الموارد المائية الاتحادية	6
ـ التعاون من منظور وزارة الزراعة والمياه في الاقليم	7
ـالتوصيات	8

افاق التعاون
بين وزارة الموارد المائية الاتحادية
ووزارة الزراعة والموارد المائية في اقليم كوردستان

مقدمة

تبنى مشروع "ظمأ العراق" تسليط الضوء على مشكلة شحة المياه والتحديات التي تواجه العراق داخلياً في ورشته الأولى التي أقيمت في بغداد بتاريخ الرابع من تشرين الثاني من العام الماضي، وتضمنت الجلسات والحوارات في الورشة لمناقشة التحديات في ابعادها المختلفة منها مع المجتمع مباشرة ومنها مع الحكومة العراقية وإقليم كردستان والمحافظات ومجلس النواب واخرى مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي ودول المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما. وكان من احدى محاورها الأساسية مناقشة الإجراءات التنظيمية في إدارة المياه بين المركز والاقليم والمحافظات. ويسعى مشروع ظمأ العراق في مناقشة آفاق التعاون بين وزارة الموارد المائية الاتحادية ووزارة الزراعة والموارد المائية في إقليم كوردستان عبر هذه الجلسة النقاشية وسبل تعزيز التنسيق بين الطرفين.

وقد شارك في الجلسة النقاشية وفد رفيع المستوى من وزارة الموارد المائية الاتحادية برئاسة الوكيل الفني للوزارة وعضوية مدراء عامون وخبراء ومستشارين. وشارك وفد رفيع المستوى من وزارة الزراعة والموارد المائية في إقليم كردستان وضم ممثل رئيس وزراء الإقليم لشؤون المياه ومدراء عامون ومدراء السدود في الوزارة، إضافة الى مشاركة نخبة من المستشارين والخبراء والاكاديمين من مؤسسات الدولة والجامعات العراقية الرسمية والأهلية والقطاع الخاص.

برنامج الجلسة النقاشية

واشتمل منهاج الجلسة على مشاركة عدد من المسؤولين من المركز والاقليم وكما يلي:

ميسر الجلسة: الدكتور حسين عبد الامير بُكه – وكيل وزير الموارد المائية - العراق

	اسم المتحدث	مكان العمل
1.	السيد محمد امين محمد فارس	مستشار رئيس الجمهورية - العراق
2.	الدكتور ريبوار خنسي	مستشار رئيس وزراء اقليم كوردستان
3.	المهندس حميد حاتم	مدير عام المركز الوطني لادارة الموارد المائية في الوزارة
4.	المهندس احمد عبد الكاظم	مدير عام هيأة التشغيل- وزارة الموارد المائية
5.	المهندس عبد الرحمن علي حسين	مدير عام السدود في الاقليم
6.	الخبير علاء تركي	مدير عام التخطيط والمتابعة -وزارة الموارد المائية
7.	الدكتور كاروان صباح	مدير عام الموارد المائية في الإقليم
8.	الخبير اكرم رسول	مدير عام السدود في الإقليم سابقا
9.	المهندس مهند المعموري	مدير الموارد المائية في ديالى-وزارة الموارد المائية

وشهدت الجلسة العديد من المداخلات والاقتراحات من الخبراء والمختصين بصدد تحسين اليات التنسيق بين الطرفين.

مخرجات الجلسة النقاشية

آفاق التعاون بين وزارة الموارد المائية الاتحادية وإقليم كردستان

يتناول التقرير اهم حوارات ومداخلات المشاركين في الجلسة على مدى ساعتين لبحث التعاون بين المركز والاقليم في ظل شحة المياه وتداعيات التغييرات المناخية وآليات تعزيز التنسيق المطلوب بين الطرفين لادارة المياه في العراق وكانت مخرجات الجلسة كالاتي:

(1)

التعاون من منظور وزارة الموارد المائية الاتحادية

استعرض السيد الوكيل الفني لوزارة الموارد المائية الاتحادية والمدراء العامون والخبراء المشاركون في الجلسة النقاشية عن الحاجة الى التعاون بين المركز والاقليم للمحافظة على الحقوق المائية للعراق، وتداولوا اهم مستلزمات التنسيق لمعالجة شحة المياه والتكيف مع التغيرات المناخية وهي كالاتي:

- قانون المجلس الوطني للمياه: ان تشريع هذا القانون يعتبر من أهم الحلول لادارة الموارد المائية في العراق للسنوات المقبلة اذ من المتوقع ان يزداد التنافس والتنازع على المياه بسبب الشحة وتصبح الحاجة الى وجود سلطة عليا لرسم السياسات المائية ضرورة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية في إدارة الموارد المائية. وقد تصدت رئاسة الجمهورية منذ نهاية العام الماضي لتشكيل لجنة لهذا الغرض بمشاركة الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم باتجاه تشريع قانون خاص لمجلس أعلى للمياه، ولازال المشروع قيد النقاش والدراسة الشاملة وسيتم حال اكتماله ارساله الى مجلس النواب للتشريع. وتنشيط عمل اللجنة العليا للمياه التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء ورفع مستوى التمثيل فيها الى مستوى وزراء لتتولى المهام المدرجة في قانون المجلس لحين تشريعه.
- تعاون المركز والاقليم ضرورة: يعتبر المسؤولون ان التنسيق بين الحكومة والاقليم بشأن إدارة الموارد المائية ليس خياراً بل ضرورة ملحّة وبخلافه تزداد الشحة نتيجة للتغير المستمر في البنى التحتية للإقليم، وأشاد المعنيون بمستوى التعاون بين المركز الوطني لادارة الموارد المائية وهيئة السدود اذ يتم تنفيذ الايعازات الصادرة من المركز من كافة السدود رغم حدوث بعض التباينات أحيانا في موضوعة تقسيم المياه كما هو الحال بين باقي المحافظات (تنفيذ الية تخصيص المياه بين جميع المحافظات حسب الدراسة الاسترتيجية للمياه والأراضي 2015-2035).
- ضرورة مراجعة الدراسة الاستراتيجية للموارد المائية في العراق والتي أعدت عام 2014، بعد إدخال البيانات التي حصلت خلال السبع سنوات الماضية المتضمنة تأثيرات التغيّر المناخي، وسيتم تنفيذ مخرجاتها بدعم وتعاون من شركات استشارية

عالمية وسيشارك الإقليم في اللجنة التوجيهية من اجل وضع الخطوط الرئيسة القادمة لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية وبموجبها يتم تحديد المشاريع المطلوبة المراد تنميتها وتطويرها في جميع المجالات لتكون خارطة طريق (للحكومة الاتحادية والاقليم) في إنشاء السدود واستهلاك المياه مع وجوب مراعاة الحصص المائية لمناطق الوسط والجنوب (كماً ونوعاً) كونها أكثر المناطق حراجة وتأثرا بالتغييرات المناخية.

- ظاهرة التجاوزات: شدد المسؤولون على ضرورة التعاون بين الوزارة والإقليم للحد من ظاهرة التجاوزات التي تقع على عموم انهر العراق مثل نصب المضخات أو تجديد خارج الرسم والفتحات السيحية وبحيرات الاسماك والتي تعد من اكبر المشاكل التي تواجه ادارة المياه حالياً. وانفاذ القانون بصرامة للحد من تدخلات بعض المسؤولين والمتنفذين غير الرسميين في ادارة المياه وعرقلة عمل الدوائر المعنية.
- عمليات كري الأنهار: تكثيف جهود عمليات الكري ودعم دوائر الكري والصيانة من اجل اتخاذ إجراءات كبيرة لغرض معالجة الشحة المائية وإزالة التجاوزات وايصال المياه الى ذنائب الأنهر.

(2)

من منظور وزارة الزراعة والموارد المائية في الإقليم

وفي المقابل اكد مسؤولو وزارة الزراعة والموارد المائية في إقليم كوردستان اهمية البحث في افاق التعاون والتنسيق مع المركز لتذليل العقبات ومواجهة التحديات مركزين على المحاور الآتية:

- تعزيز التنسيق والتعاون بين الحكومة الاتحادية والاقليم في مجال التخطيط لإدارة سليمة للموارد المائية. وان الاقليم ينفذ وبدون أي شرط لتشغيل السدود. ويرى الإقليم ان هذه اللقاءات تسهم في تقوية الجبهة الداخلية المتمثلة بالتوزيع العادل بين محافظات الوسط والجنوب والتنسيق مع الاقليم.
- تقييم تغييرات البنى التحتية للمياه في الاقليم: أشار المسؤولون إلى ضرورة التعاون والتخطيط عبر تبادل المعلومات لتقييم التغيير الطارئ في البنية التحتية للمياه في محافظات إلاقليم بسبب التغيّرات المناخية، وسياسات دول الجوار والتطور العمراني للاقليم وزيادة معدلات الهجرة إلى إلاقليم والاخذ بنظر الاعتبار اثار ذلك على الاطلاقات المائية إلى وسط وجنوب العراق.
- الادارة الذكية للمياه: اكد خبراء الاقليم حاجة العراق وإقليم كردستان الى الإدارة الذكية للموارد المائية، وهذه الإدارة تبدأ من حصاد المياه وتنتهي بتصفية مياه المجاري وإعادة توزيعها لأغراض الري والزراعة والسقي والمناطق الخضراء. مع اعطاء الاولوية لمشاريع تصفية الصرف الصحي في عموم العراق ومنها الإقليم.
- الدراسة الاستراتيجية للمياه: اثار المسؤولون تداعيات عدم تنفيذ التوصيات التي جاءت بها الدراسة الاستراتيجية والتي انجزت عام 2015 واشتملت على توصيات لبناء عدة سدود وعدد من المشاريع الاروائية في الإقليم، مؤكدين ضرورة وضع

التخصيصات المالية اللازمة للوزارة لتنفيذ المشاريع الخاصة بادارة الموارد المائية في العراق وبضمنها الإقليم من اجل استمرار الإقليم في حل شحة المياه في وسط وجنوب العراق.

- تعويض المتضررين: أشار الإقليم الى تعرض 53% من القرى والمدن الصغيرة في إقليم كردستان بسبب قلة الأمطار وجفاف منابع الأنهار، وهناك حاجة الى دعم الحكومة الاتحادية لتعويض المتضررين في الإقليم جراء موجات الجفاف للحد من عملية الهجرة من الريف الى المدينة.
- استنزاف المياه الجوفية: عبر الإقليم عن مخاوفه من استنزاف 60% من المياه الجوفية للزراعة مما يهدد الخزين الاستراتيجي لمياه الشرب والحاجات الضرورية. ولابد من إيقاف الاستنزاف واخضاع الآبار الى رقابة صارمة.
- تقييم التجمعات المائية في الاقليم: هناك حاجة الى تعزيز التعاون الاكاديمي بين الجامعات العراقية لتشجيع طلبة الدراسات العليا لاجراء البحوث الاكاديمية عبر توفير البيانات الصحيحة عن التجمعات المائية في الإقليم جراء ذوبان الثلوج والامطار ودراسة إمكانية استثمارها لسد احتياجات الوسط والجنوب.
- تأثير التغيرات المناخية: لها تأثير ملحوظ على حجم الخزين المائي في العراق والاقليم. وكمثال على ذلك فان الامطار المتساقطة على سد دوكان هذا العام كانت 300ملم وهي نصف الكميات المتساقطة في العام الماضي، وعلينا المحافظة على تصاريف عالية من سد دوكان اذا اردنا ان ندعم نهر دجلة لذا ان الوضع الحالي لا يبشر بالخير. واجراء معالجة فنية عاجلة لوضع سد دربند خان لانه تعرض لاضرار بسبب الزلزال عام 2007
- انشاء سدود متوسطة واستراتيجية للإقليم: اكد الإقليم ضرورة توفير التخصيصات اللازمة من الحكومة الاتحادية للقيام ببرامج صيانة دورية لسدود الإقليم. والقيام بمراجعة فنية لمعالجة الخلل الطارئ لسد دربندخان بعد تعرضه لاضرار بسبب الزلزال عام 2007، وفي الوقت ذاته التخطيط لبناء السدود إضافية كما اشارت اليها الدراسات الاستراتيجية السابقة وكالآتي:
  - انشاء سدود متوسطة: الاقليم يحتاج إلى سدود متوسطة خصوصا في مناطق الجبال المعقدة في اقصى الشمال وشمال شرق إقليم كردستان وهي مناطق جيدة جدا لغرض خزن المياه. ومن فوائد إنشاء تلك السدود هي تقليل التبخر الذي يصل أحيانا من 30 إلى 25% في المناطق الاعتيادية بينما يكون أقل بنسبة 10% في المناطق الجبلية، وان خزن المياه في هذه السدود سيساعد مناطق الوسط وجنوب العراق سيما في فصل الصيف.
  - انشاء سدود استراتيجية على الزاب الأعلى: اعادة مناقشة موضوع جدوى انشاء السدود الاربعة في اقليم كوردستان وهي (سد دعوة وسد باكرمان وسد دلكة وسد ديرلك شاوة) ومعرفة توجهات وزارة الموارد المائية الاتحادية بشأنها والأخذ بنظر الاعتبار بناء سدود استراتيجية على الزاب الأعلى باعتباره أحد السواند الرئيسية لتغذية وسط وجنوب العراق.

- تأثيرات السدود الايرانية على الزاب الأسفل: مناقشة موضوع السدود في الجانب الايراني المبنية على الزاب الأسفل خارج الحدود العراقية والتي اثرت بشكل مباشر على العراق . و على سبيل المثال الزاب الأسفل يمتد الى اكثر من ١٢٥ متر داخل الحدود الإيرانية وتم انشاء ثلاثة سدود في الجانب الايراني لتغذية المشاريع الاروائية و الزراعة وتوليد الطاقة الكهرباء.

التوصيات

خلصت الجلسة النقاشية الى العديد من التوصيات بهذا الشأن وكانت ابرزها كالاتي:

- التنسيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن إدارة الموارد المائية وصياغة قانون جديد بين المركز والاقليم (بموجب الفقرة سابعا من المادة 114 من الدستور
- دراسة سبل التنسيق الفعال لتحقيق تكامل السياسات بين المركز والاقليم لضمان فائدة قصوى من الإيرادات المائية وتجنب الهدر بالاستعانة بالاكاديمين والمختصين ومنظمات المجتمع المدني.
- التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لدراسة انشاء سد على الزاب الأعلى (سد بخمه وحسب طاقته الاستعابية) وسدود حصاد المياه.
- يجب ان تكون إدارة السدود مركزية وبالتنسيق مع الإقليم لضمان إدارة كفؤة ومنصفة لموارد المياه

ظمأ العراق
IRAQ'S THIRST